طرق هيكلة المدلولات ودور التحليل التجزيئي للمعني في إضفاء الموضوعية على طريقة الحقول الدلالية

أ. الزبير القلي
قسم اللغة والأدب العربي، جامعة سطيف.

ملخص:
تنطلق هذه الدراسة من فرضية ضعف جدوى اعتماد الترتيب الهجائي في صناعة المعاجم لكونه ترتيبا شكليا لا يراعي ما بين المفردات من ارتباط دلالي وثيق الصلة بطبيعة اللغة،ثم تستجلي الحل البديل فتراه في ضرورة تصنيف المعجم اعتمادا على هيكلة للمدلولات تستند إلى مبادئ الاشتقاق والترادف والتعارض والقرابة الدلالية. وهنا تحضرنا عدة طرق خضعت للاختبار من طرف اللغويين، وهي: الطريقة الشكلية،والطريقة السياقية، وطريقة الحقول الدلالية. وقد تبين من خلال التعريف بها واستعراض مزاياها ومآخذها إن أنجعها هي طريقة الحقول، لاسيما وأنه بوسعها تجاوز ما تتسم به من ذاتية في انتظامها للمفردات دلاليا باستخدام "إجراء" التحليل التجزيئي للمعنى

Résumé:

Cette étude part de l'hypothèse que l'ordre alphabétique adopté par la lexicographie, sur une grande échelle, est peu utile. La raison en est que cet ordre néglige le rapport sémantique entre les mots, bien que ceci découle de la nature de la langue. La solution réside dans l'adoption d'un classement sémantique structuré basé sur les principes de dérivation, synonymie, antonymie et parenté sémantique. Dans ce but, plusieurs procédures ont été testées. Parmi lesquelles on cite trois : la procédure formelle, la procédure contextuelle et celle des champs sémantiques. La dernière, malgré subjective, semble être la plus efficace. D'autant plus que le recours à l'analyse componentielle peut l'offrir un fort pourcentage d'objectivité.

مقدمـــة:

دأب كثيرون من مصنفي المعاجم التعامل مع اللغة على أنها،في الجانب المعجمي منها،ليست سوى ركام من كلمات متناثرة لا صلة تربط بين واحدة وأخرى من الناحية الدلالية[1]،وهذا تجسيدا لتعريف المعجم عندهم بأنه" الديوان الجامع لمفردات اللغة"[2]؛ الأمر الذي كرّس اعتقادا طالما ظل سائدا،وهو أن الكلمات قابلة لمختلف أنواع التصنيف الشكلي،وخاصة الترتيب الهجائي الذي كان – منذ القديم – أكثر هذه الأنواع اعتمادا على الإطلاق.

لكن،مع تطور البحث اللغوي خلال القرن العشرين،ظهرت أفكار جديدة تنفي عن الكلمات وما تدّل عليه من معان،أن تكون موجودة بطريقة ما في أذهاننا على شكل

عناصر معزولة تماما عن بعضها البعض، وهوما عبّر عنه عدد من كبار اللغويين المحدثين في أقوال من قبيل:" إن اللغة ليست مدونة (سوسير)،أوفهرسا أوجردا (مارتيناي)، أو وعاء للكلمات (هاريس)، أوتكديسا للأسماء (وورف: **Whorf**)" (3). بل، ولا نعدم مواقف رافضة لنظام الترتيب الألفبائي للغويين آخرين من منطلق لا يخلومن حساسية كالألماني ف. دورنزايف: **F. Dornseiff**الذي يؤثر عنه أنه كان قد ثار ضد أن "يكون الطفل موضوعا بين الحِبْن والفحم"(4) في المعجم الألفبائي للغة الألمانية.

ولعل شيئا من هذا التفكير كان قد حدا بابن سيده (ت 458 هـ) قبل هؤلاء بقرون أن يعمد في معجمه "المخصص" إلى تبويب المفردات بحسب المتصورات وأمهات الآراء،ومراكز الاهتمام،متوخيا في ذلك طريقة إرتقائية أساسها المنطق والعقل. وهذا بأن التزم – على حد قوله – بـ " تقديم الأعم فالأعم على الأخص فالأخص،والإتيان بالكليات قبل الجزئيات،والابتداء بالجواهر،والتقفية بالأعراض،على ما يستحقه من التقديم والتأخير،وتقديم كم على كيف..."[5]،متخذا في ذلك من الكائن البشري باعتباره وسيلة التعبير وغايته،مركز المصنف ومحوره،جاعلا المواضيع تلتف حوله.فعرض له في مهده، وفي بيئته الاجتماعية والأدبية والمادية والطبيعية،مما أكسب هذا المصنف – حسب رأي محمد الطالبي – "... نظاما عاما يقره على الإجمال العقل والذوق السليم، وإن كان طبعا غير منزه من كل انتقاد،فإن الكائن البشري كوسيلة التعبير وغايته،هو مركز الاهتمام الأساسي الذي حقق للمخصص وحدته ولـمّ شعث اللغة" [6].

وانطلاقا من هذا الاجماع على عدم مراعاة الترتيب الهجائي ما بين الكلمات من ارتباط دلالي،ظهرت طرق عديدة ترمي إلى إعادة النظر في تصنيف الألفاظ،على أساس ما يقوم بينها من تجاور في المعنى سواء ضمن المجموعة الواحدة من الكلمات،أوبين مجموعة وأخرى،بحيث يمكن النظر إلى المعجم على أنّه سلسلة من الحلقات المتصلة،كل حلقة تمثل مجموعة دلالية،وكل مجموعة ترتبط بالأخرى[7]. وفيما يلي نستعرض أهم الطرق مع بيان أوجه الصواب أو القصور فيها:

1- الطريقة الشكلية :

تقوم هذه الطريقة على اعتبار مفاده أنه بالامكان إقامة البنية الدلالية للغة من اللغات عنْ طريق الاستناد إلى علامات ذات حضور موضوعي في الدوال تتيح جمع الكلمات في أسر اشتقاقية،تحيط كل أسرة منها ببنية دلالية معيّنة.ومثال ذلك :

عَلِمَ،عَلَّمَ،تَعَلَّمَ،تعليم،معلّم،عالم،عَلاَّمَة ... إلخ. فما يجمع بين هذه الكلمات في بنية دلالية واحدة هو اشتراكها في جذر واحد يتكون من العين واللام والميم.

غير أن هذه الطريقة،على الرغم من كونها مضمونة في ما تنتهي إليه من نتائج تتمثل في إقامة حقول دلالية بناء على ما ذكرنا من علامات شكلية تمثّل عنصرا موضوعيا في عملية التصنيف أو البناء الدلالي،فإنه يؤخذ عليها –في حال انعدام هذه العلامات التي تعرف بالجذر أو المادة اللغوية– أنها تقف عاجزة عن بناء العلاقة التي تربط بين كلمات تختلف في العلامات الشكلية وتتحد في المعنى،كما هو الحال في الأفعال التالية: عَلَّمَ،دَرَّسَ،لَقَّنَ،حَاضَرَ ... إلخ[8]. ومن ثَمَّ،فهي طريقة محدودة تفتقر إلى الشمول،خاصة إذا تعلق الأمر بتصنيف معجم بأكمله يَضمّ جميع الحقول الدلالية الموجودة في اللغة.

2- الطريقة السياقية:

تنطلق هذه الطريقة من أن استخلاص دلالة مفردة ما لا يتأتّى إلا بالوقوف على أوجه استعمالها في اللغة. وقد عبّر مايي: **Meillet** عن هذا الإجراء أفضل تعبير فقال:" إنّ معنى كلمة ما لا يتسنّى تحديده إلاّ بتقدير متوسِّط بين الاستعمالات اللغويّة من جانب والأفراد والفئات في مجتمع واحد من جانب آخر"[9]. ونحا الفيلسوف فتجنشتين: **Wittgenstein** في التعبير عن الفكرة نفسها منحى لا يخلو من تطرُّف ملحوظ،فقال:"ليس للكلمة دلالة،بَلْ لها استعمالات فحسب".[10] وعرض برتراند راسل الفكرة نفسها فقال:"الكلمة تحمل معنًى غَامِضًا لدرجة ما. ولكنّ المعنى يَتَكَشَّفُ فقط عن طريق ملاحظة استعماله. الاستعمال يأتي أوّلا،وحينئذ يتقطّر المعنى منه".[11] وقال أولمان: **S. Ullmann** "المعجميُّ يجب أوّلا أن يلاحظ كلَّ كلمة في سياقها (كما تَرِدُ في الحديث أوالنّص المكتوب). بمعنى أننّا يجب أن ندرسها في واقع عَمَلِيٍّ: **In operation** (أي في الكَلام)،ثُمَّ نَسْتَخْلِصُ من هذه الأحداث الواقعية العامل المشترك العَامَّ،ونُسَجِّلُهُ على أنه المعنى (أوالمعاني) للكلمة".[12] ويضيف في السياق ذاته أنَّهُ "بعد أن يَجْمَعَ المعجمي عدَدًا من السياقات الممثّلة التي ترد فيها كلمة معيَّنة،وحينَمَا يتوقّفُ أيٌّ جمع آخر للسياقات عن إعطاء أيِّ معلومات جديدة يأتي الجانب العملي إلى نهايته،ويصبح المجال مفتوحا أمام المنهج التحليلي".[13]

أما تصنيف الكلمات في ضوء هذه الطريقة فيتِمُّ على أساس تحديد شبكات الكلمات المتماثلة والمتعارضة دلاليًا انطلاقًا من السياقات التي ترد فيها.[14] ويُعْرَفُ أصْحَابُ هذا المنهج بالألسنيين التوزيعيين. أمَّا المنهج ذاته فيُعْرَفُ بالتحليل

التوزيعي،وأفاد استخدامه في إثبات نسبيّة الترادف. من ذلك مثلا ما لوحظ من أنّ صِفَتَيْ "حَاد" و"مُسْتَدَقّ" لا يفيدان الترادف المطلق لاختلاف توزيعها.[15] وفي هذا أثبت ديبوا: **J. Dubois** أنَّهُ مع "منقار" و"ظفر" و"قمّة" و"سَهْم" وما إلى ذلك،يجوز استعمال الصفتين،مع تسجيل انخفاض في نسبة تواتر "حادّ" **aigu** بإزاء "مُستدق" **pointu**،في حين أنّه مع "صوت" و"صياح" و"جرس" مثلا،تكون "حاد" الأكثر تواترا[16]. أما مع كلمات مثل مرض وألم وأزمة والتهاب ونحوها فإنَّهُ لا سبيل للترادف،لأنَّ "مستدق" غير مناسبة إطلاقا في نعتها بها،وينطبق الشيء نفسه أيضا على ألفاظ مثل ذكاء،وإدراك،وعقل،وقدرة،وحكم،وفهم وغير ذلك.[17]

لكن الطريقة السياقيّة،على الرغم مما تتميَّزُ به من دقَّة يُضفيها عليها الإجراء التوزيعيُّ،فإنَّهَا تَبْدُوغير ملائمَة إلاّ للنصوص القصيرة،نظرًا إلى ما يتطلَّبُهُ استخدامها من وقت كثير. يقول ج. مونان في نقد الإجراء التوزيعي:"لكنّ هذا الإجراء التوزيعي مهما كان بَارعًا،وفعَّالاً في إعطاء بيانَات هيكلية (بنائية) عن استعمال دلالات كلمة بعينها،وأوجه الترادف والاشتراك اللفظي،فإنّه يبدو مُمِلاً،وغير قابل كلّيًا للتطبيق في محاولة هيكلة معجم بأكمله،حيث يتعيَّنُ إجراء وصف لكلِّ كلمة عن طريق مجموع توزيعاتها،ثمَّ يقعُ هيكلتها في عدد غير محدّد من النظم المتتالية،تكون فيها كلمات أخرى تقاسمها،أقل فأقلّ،أو أكثر فأكثر،التوزيعات".[18] ويرى بيار غير والمشكلة ذاتها فيقول مبرزا نقائص التحليل التوزيعي وما يعترض صانعي المعاجم من صعوبات جمَّة،إذا ما هَمُّوا بتطبيق هذا النوع من التحليل على مجموعة من النصوص:"... إنَّ مثل هذا التحليل،إذا ما طُبِّقَ على مُدَوَّنَةٍ مُمْتَدَّة،فإنَّه يكون مُتَضَمِّنًا لملايير من العلاقات،ممّا يجعل هذه المهمَّة خارج نطاق أقدر العقول الآلية".[19] ومن هنا،فإذا كان الأمر بهذه الصورة مع عدد محدود من النصوص،فكيف يتصوّر المرء الحال إذا استهدف استخدام التحليل التوزيعي جميع النصوص في لغة من اللغات؟!

3- الحقول الدلالية:

بعكس الطريقة الشكلية،فإنَّ طريقة الحقول الدلالية لا تعتمد في تصنيفها للمدلولات على وُجُودِ علامات موازية في الدَّوَالِّ المقابلة لهَا،وإنّما يجري التصنيف في ضوئها على أساس دلالي محض،من منظور أنَّ القيمة الدلالية للكلمة لا تتحدّد في الكلمة ذاتها،ولكنَّها تتحدّد بالنظر إلى موقعها داخل حقل دلالي محدّد. يقول تريير: **Trier** في هذا المعنى:"إنَّ قيمة كلمة ما لا يُمْكِنُ تحديدها إلاّ بتعريفها ضمن علاقتها بقيمة الكلمات المجاورة لها والمتباينة معها. إنَّهَا لا تحصل على معنى إلاّ باعتبارها جزءًا من كُلٍّ. ولهذا فإنَّهُ ليس هناك من معنى إلاّ داخل الحَقل".[20]

وبناء عليه،فإنَّ مصنِّف الألفاظ في حقول دلالية ينطلق من مفاهيم يحدّدها بنفسه،ويُدْرج ضمنها ما يتداعى إلى ذهنه أويجمعه -بالرجوع إلى النصوص أوكتب اللغة- من كلمات يُفْتَرَضُ أنَّها ترتبط فيما بينها بقرابة دلالية في إطار هذا المفهوم أو ذاك.

وقد لا تنحصر هذه الطريقة في التصنيف القائم على القرابة الدلالية،فتأتي الحقول مبنيَّة على أساس ما بين الكلمات من علاقات دلالية متنوِّعة،كأن تكون مبنيّة على أساس علاقة الترادف،أو علاقة التضاد،أو علاقة الصغير بالكبير،أوعلاقات التدرّج،وغير ذلك من أنواع العلاقات التي تَمَّ الكشف عنها ويجري استكشاف مردودها.[21]

بل إنَّ هذه الطريقة قد اتَّسَعَ نطاقها لاختبار أشكال أخرى من الحقول لا تقوم على أساس العلاقات الدلالية بين الكلمات،وإنمـــا بحسب ترابطها عن طريق الاستعمال. ومن هذه الانواع،ما عُرف بالحقول النَّسَقِيَّة:**Syntagmatic fields**،التي يعتبر بورتيج: **Porzig** أول من تناولها بالدراسة،وذلك بأن أشار إلى وجود علاقات دلالية اساسيّة بين الافعال والأسماء ،أوبين الصفات والأسماء بشكل يُوحِي ذِكْرُ احد الصِّنْفين بذكر ما يَتآلفُ معه في الاستعمال من الصِّنْفِ الاخِر،من قبيل تآلف "يمشي" مع "رجُل"،و"يمسك" مع "يد"،و"نَبَحَ" مع "كلب"،و"أشقر" مع "شعر"،وغيرها.[22]

وعلى العموم،فمهما تعدّدت الاجراءات التي اعتمدها الدّارسون في اختباراتهم الخاصة ببناء الحقول الدلالية،فإنَّ الاجراء الذي كان أكثر تطبيقًا هواجراء القرابة الدلالية. من ذلك تطبيقه في إقامة حقول عدة،أهمها: حقلا الألفاظ السياسيّة والألفاظ الاجتماعية لجان ديبوا،[23] وحقلا الكلمات الدالة على السَّكَن،والكلمات الدالة على الحيوانات الأليفة لجورج مونان،[24] وكذا حقول ألفاظ القرابة والألوان والنبات والأمراض وغيرها للغويين وغير لغويين؛ خصوصا الانثروبولوجيين وعلماء النّفس الذين وجَدوا فيها وسيلة للبحث عن أنسَاق فكريّة تشترك فيها الثقافات الانسانية،ولا يمكن الكشف عنها وفهمها إلاّ عن طريق اللغة من خلال تصنيف الكلمات في دوائر محدّدة من المادة المعجميّة،ومن ثمة إخضاعها للتحليل اللغوي.[25]

وَلاَ أدَلَّ -أيضًا- علىنجاح طريقة الحقول الدلالية من أنَّها ظلت تحتل صلب النظرية اللغوية الألمانية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.[26] كما أنَّها استطاعت أن تؤثر في رأي اللغويين الأمريكيين -وبخاصة التركيبيين منهم المتأثرين بموقف بلومفيلد من المستوى المعجمي،حيث كانوا يتجاهلون هذا الجانب من الدراسة اللغوية "لأنَّه،في نظرهم،يُعالج مفردات توصف بأنها غير

تركيبية،أوعلى الأقل يبدوالتَسَبُّبُ في تركيبها"[27]- ويغيّرون من موقفهم لصالح دراسة المعجم في ضوء فكرة الحقل الدلالي "باعتبار أن هذه الفكرة تعطي مفردات اللغة شكلا تركيبيا".[28]

بيد أن طريقة الحقول الدلالية -مثلها مثل الطرق السابقة الذكر- لم تكن فوق كل انتقاد. فهي تتسم بالذاتية بسبب منطلقها الماقبلي السابق لكل تحليل لغوي.[29] ومن هنا كان لابد من أن تستعين بإجراء ما يضفي عليها الصبغة الموضوعية التي تفتقر إليها،فكان هذا الإجراء هوالتحليل التجزيئي للمعنى.

التحليل التجزيئي للمعنى*:

نشأ هذا الاتجاه في تحليل معاني الكلمات عن تأثر بمبادئ ن. تروبتزكوي **N. Troubetzkoy** في مجال الفونولوجيا.[30] وعلى ذلك،فإذا كان العنصر اللغوي المراد تحليله -في ضوء هذه المبادئ- هوالفونيم،بتحديد ألوفوناته** وسماته الصوتية،فإنه -في حال التحليل التجزيئي للمعنى- يكون العنصر اللغوي المعني بالتحليل هو مدلول الكلمة،وذلك بتحديد مكوناته الدلالية. ويمكن التمثيل لهذا بكلمتي "رجل" و"امرأة". فالأولى -بحسب هذا التحليل- تحلل على النحو التالي:

رجل: اسم / محسوس / معدود/ حي/ بشري/ ذكر/ بالغ..

أما الكلمة الثانية فتحلل كالآتي:

امرأة: اسم/ محسوس/ معدود/ حي/ بشري/ أنثى/ بالغ.

فيلاحظ أن الكلمتين تشتركان في سائر المكونات الدلالية باستثناء مكون الجنس.[31]

وإذا كان هذا التحليل مفيدا في الامساك بالمكونات المميزة -دلاليا- لكلمة عن أخرى،فإن مزاياه أشمل بكثير من ذلك. يقول محمود فهمي حجازي في هذا المعنى " ... فتحديد المجالات الدلالية،ثم بحث الكلمات داخل كل مجال دلالي وفق معايير مناسبة لهذا المجال يعطينا -آخر الأمر- مجموع السمات التي تميز كل كلمة -دلاليا- عن الكلمات الأخرى داخل المجموعة،وإذا التقت كلمتان في كل السمات الدلالية فالكلمتان مترادفتان. وبعد تحديد هذه المعايير وبحث المفردات على أساسها تتضح ملامح المجموعة وسمات كل كلمة منها. وهذا التحديد أساسي قبل تحرير المعجم،فتحليل الدلالات في ضوء المجالات الدلالية عمل أساسي في مراحل الإعداد المعجمي".[32]

يتضح -من هذا- أن التحليل التجزيئي للمعنى ذووظيفة مزدوجة. فهو-من ناحية- يحدد السمات المميِّزة،دلاليا،لكل كلمة عن الكلمات الأخرى داخل الحقل الدلالي ذاته،بتحليل معناها إلى مكوناته الدلالية طبقا لمعايير مناسبة للحقل الذي يُرتّأى تصنيفها ضمنه،ومن ثمّ نحصل على أداة إجرائية نتبين بها نسبة ما بين

الكلمات المحشودة داخل حقل واحد من تقارب أوتباعد في المعنى،كأن تكون العلاقة الدلالية بين اثنتين منهما وثيقة جدا،بحيث يكون هناك تطابق في جميع المكونات الدلالية لكل منهما فتعتبران مترادفتين،أوأن تكون هذه العلاقة ضعيفة بحيث لا تعدوأن تكون اشتراكا في المكون الدلالي العام لمجموعة الكلمات المشكّلة للحقل الدلالي. ومن ناحية أخرى،فإنّ مثل هذا النوع من التحليل يكشف لنا عن السمات المشتركة للمجموعة بما يمكن النظر إليه علىٰ أنه مقياس التحقق الذي يبرر المنطلق الافتراضيّ في تشكيل الحقول الدلالية بناءً على ما يفترض من تجاور في المعنى بين مجموعات الكلمات. ويمكن تبين هذه الطريقة بمثال عن الحقل الدلالي للألفاظ الدالة على الفقر في القرآن الكريم[33]،على النحوالتالي:

التحليل التجزيئي لكلمة (فقر)

الكلمة	الوحدات الدلالية	المكون الدلالي العام	المكونات الدلالية الخاصة											
		الحاجة	الشدة	لم تُسدّ	كثرة لعيال	كثرة الإنفاق	بعد الغنى	الطلب	الإلحاح في الطلب	عدم الإلحاح	عدم الطلب	التعفف	الخشوع والذلة	قلة الحركة
الفقر	متربة	×	×											
	خصاصة	×		×										
	عيلة	×			×									
	إملاق	×				×	×							
	السائل	×						×						
	المعتـــرّ	×						×	×					
	القانع	×								×				
	المحروم	×									×	×		
	البأساء	×	×											
	المسكنة	×	×								×	×	×	×

استنادا إلى هذا الجدول،يتضح أن كل كلمة من هذه المجموعة تتضمن مكونا دلاليا عاما هوالحاجة ومباينة الغنى،ولكن مع مكون دلالي خاص في كل منها.

فكلمة (الفقر) تتضمن مكونا دلاليا عاما هو الحاجة.

وكلمة (متربة) فيها مكون دلالي خاص هو شدة الفقر.

كلمة (خصاصة) فيها مكون دلالي خاص هو دلالتها على الفقر الذي لم يُسَدَّ.[34]

وكلمة (عيلة) فيها مكون دلالي خاص هو كونه ناتجا عن إسراف في الإنفاق،ويكون بعد غنى.

وكلمة (السائل) فيها مكون دلالي خاص هو طلب المساعدة.

وكلمة (المعْتَـــرّ) فيها مكون دلالي خاص هو الإلحاح في الطلب.
وكلمة (القانع) فيها مكون دلالي خاص هو عدم الإلحاح في الطلب.
وكلمة (المحروم) فيها مكون دلالي خاص هو عدم الطلب والتعفف عن السؤال.
وكلمة (البأساء) فيها مكون دلالي خاص هو شدة الفقر،ولا تخلو من خوف أيضا.(35)

وكلمة (المسكنة) فيها مكون دلالي خاص هو شدة الفقر والتعفف والخشوع وقلة الحركة لما فيها من معنى الفقر.

ويلاحظ من تحليل هذه المجموعة من الكلمات تحليلا تجزيئيبا،أنها جميعا تشترك في المكون الدلالي العام. إضافة إلى ذلك،تَقاسُمُ بعض منها أكثر من مكوِّن دلالي خاص؛ الأمر الذي جعلها تشكل -بطريقة قابلة للإثبات- حقلا دلاليا قائما بذاته.

كما يمكن تسجيل علاقة ترادف بين (السائل) و(المعْتَرّ)،ولكن باختلاف درجة شدة المكون الدلالي الخاص،وهوالطلب. وكذا بين (المحروم) و(المسكنة)،ولكن بانعدام مكوني الذلة وقلة الحركة في اللفظ الأول،وهكذا ..

خاتمـــة:

نخلص،من هذه الدراسة،إلى أن طريقة الحقول الدلالية هي الطريقة الأكثر نجاعة،على الرغم مما وجه إليها من انتقادات،خَاصَّة بسبب منطلقها التصوري في تحديد الحقول. وهو الانتقاد الذي يمكن أن يَحُدَّ من أثره الاستعانة بـــ "إجراء" التحليل التجزيئي للمعنى من أجل تحقيق قدر كبير من الموضوعية المنشودة التي تفتقر إليها.

وإذا كانت طريقة الحقول الدلالية ليست وقفا على لغة دون أخرى،فإنها - فيما يتعلق باللغة العربية- تسهم في الحد من بعض المبالغات الشائعة بخصوص حدود طبيعتها الاشتقاقية،وتقدم الحلول لمشكلات تعترض صناعة المعجم الحديث،ذلك أن هذه الطريقة تدحض مسلمة صلاحية الاشتقاق في بناء المعجم العربي على أساس أن تصنيف الكلمات بموجب أصولها هي الطريقـــة المثلى التي تلائم طبيعة اللغة العربية،نظرا إلى العدد الهائل من المشتقات التي تتولد عن كل أصل ثلاثي؛ وذلك أن هذه المشتقات لئن كانت تشكل حقلا اشتقاقيا يغطي بالضرورة حقلا دلاليا،فإن مثل هذا الحقل قد يتضمن ألفاظا تشترك مع ما يشتمل عليه من مشتقات في الأصول دون أن يكون لها أي صلة، ولو من حيث المكون الدلالي العام،بهذه المشتقات. على حين أن العديد من هذه المشتقات يمكن أن يرتبط دلاليا بكلمات أخرى تختلف عنها في الأصول الاشتقاقية.

مراجـــع:

(1) طحّان (ريمون)، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ط1،1972م، ص 91.

(2) مجمع اللغة العربية بالقاهرة،المعجم الوسيط،دار المعارف بمصر،ط2،1972م،ج2،ص586.

(3) Mounin (G), clefs pour la sémantique, seghers, Paris, 1975, P.50

(4) في اللغة الألمانية كلمة **Kind** –أي طفل– مرتبة بين كلمتي **Käse** و**Kohle**. ينظر:

Pruvost (J), « Le dictionnaire analogique: Boissière et ses successeurs», le français moderne, revue de linguistique française, Juillet 1983, Tome L I, N°3, CILF, Paris, P.194.

(5) ابن سيده،المخصص،دار الآفاق الجديدة،بيروت،د ط،د ت،ج 1 ص 10.

(6) الطالبي (محمد)،المخصص لابن سيده،دراسة – دليل،المطبعة العصرية،تونس،1956،ص 27 وينظر بنفس المعنى: رود ريجث (داريوكابانيلاس)،ابن سيده المرسي،حياته وآثاره،ترجمة حسن الوراكلي،الدار التونسية للنشر،تونس،1400/1980، ص 125.

(7) خليل (د. حلمي)،الكلمة دراسة لغوية ومعجمية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الاسكندرية،د. ط،1980م،ص 193.

(8) Mounin (G), op.cit, P55.

• وينظر: أبوناظر (د. موريس)،"مدخل إلى علم الدلالة الألسني"،مجلة الفكر العربي المعاصر،العدد 19/18،بيروت 1982م،ص 35.

(9)Mounin (G), Clefs pour la linguistique, Seghers, Paris, 1971, P.142.

(10) Ibidem.

(11)–(12)–(13)نقلا عن عمر (د. أحمد مختار)،علم الدلالة،مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع،الكويت،ط1،1402هـ – 1982م،ص 72.

(14)-(15) Mounin (G), Op.Cit, P.P. 142-143.

Clefs pour la sémantique, P.56 و

(16) Mounin (G), clefs pour la linguistique, P.P 142 – 143.

(17) Ibid.

(18) Mounin (G), clefs pour la sémantique, P.57

(19) Guiraud (P), la sémantique, col. «Que sais-je?», 9^e ed. P.U.F, Paris, 1979, P.97.

(20) Lyons (J), semantics, vol 1, Cambridge University Press, 1977, P. 251.

(21) Mounin (G), Clefs pour la linguistique, P. 146.

(22) Öhman (S),"Theories of the linguistic fields", in word, vol 9, Linguistic circle of New-York, 1953, P. 129.

وعمر (د. أحمد مختار) مرجع سابق،ص. ص 80-81.

(23) Mounin (G), Op.Cit, P.P 65-77.

(24) Idem, P.P. 103-164.

(25) عمر (أحمد مختار)،نفسه،ص 24.

(26) Malmberg (B), Les nouvelles tendances de la linguistique, trad. J. Gengoux, P.U.F, 1968, P. 201.

(27) المرجع السابق،ص 82.

(28) نفسه،ص. ن

(29) إضافة إلى هذا،تعرضت نظرية الحقول الدلالية إلى انتقادات أخرى. ينظر: حيدر (د. فريد عوض)،علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيق،مكتبة النهضة المصرية القاهرة،ط2،1419 هـ- 1999 م ص. ص 173-174.

* يستعمل في تسمية هذا النوع من التحليل في المراجع العربية -تأليفا أوترجمة- مصطلحات أخرى،منها: التحليل العناصري،وتحليل المكونات،والتحليل التقطيعي،والتحليل المكوناتي،والتحليل المعنوي،والتحليل المؤلفاتي،وكل هذا في مقابل المصطلح الأجنبي: **componential analysis of meaning** أو **l'analyse componentielle** في اللغتين الانجليزية والفرنسية. ينظر على التوالي: عمر (د. أحمد مختار)،علم الدلالة،ص. 121،والخولي (د. محمد علي)،معجم علم اللغة النظري،مكتبة لبنان،بيروت،ط1،1982م،ص50،وغيرو(بيار)،علم الدلالة،ترجمة أنطوان أبوزيد،منشورات عويدات،بيروت- باريس،ط1،1986م،ص130،وعلم الدلالة السلوكي،ترجمة مجيد الماشطة،الموسوعة الصغيرة (179)،دار الحرية للطباعة- بغداد،1986،ص 29،وفابر (بول) وبايلون (كريستيان)،مدخل إلى الألسنية،ترجمة طلال وهبة،المركز الثقافي العربي،بيروت،ط1،1992م،ص 192.

(30) يرجع الفضل إلى ن. س. تروبابتزكوي في أنه أول من حدد بدقة متناهية مفهوم الفونيم،وميز بين علم الأصوات والفونولوجيا في كتابه " مبادئ الفونولوجيا **principes de phonologie**" الذي صدر سنة 1939،ينظر:

Leroy (Maurice), Les grands courants de la linguistique moderne, éd de l'université de Bruxelles, 2e ed. 1980, chapitre: la phonologie, P.P. 79-88.

**الألفونات: جمع الألوفون،وهوالمتغير الصوتي. ينظر : الخولي (د. محمد علي)،معجم علم اللغة النظري،ص 11.

(31) قدور (د. أحمد محمد)،مبادئ اللسانيات،دار الفكر،دمشق،ط2،1999م،ص 307.

(32) حجازي (د. محمود فهمي)،علم اللغة التطبيقي- قضايا مختارة،طبعة خاصة على الإستنسل،كلية الآداب- جامعة القاهرة،1980م،ص. ص 78-79.

(33) خليفة (خليل أحمد اسماعيل)،ألفاظ الحياة الاجتماعية في القرآن الكريم،دراسة دلالية ومعجم،رسالة دكتوراه مرقونة بكلية الآداب – جامعة القاهرة،1985م،ص. ص 553-554.

(34) الخصاصة في الأصل هي الفرجة والثلمة بين الأثافي. يراجع : ابن فارس (أحمد)،مقاييس اللغة،مادة: خص.

(35) العسكري (أبوهلال)،الفروق في اللغة،دار الآفاق الجديدة،بيروت،ط2،1977م،ص 172.